

الاحتجاجات في «إسرائيل»: تماثل الماضي واختلاف الحاضر!

الباحث: ضياء علي¹

والاجتماعية التي تمارسها حكومتهم، وفي ظل تغطية ملفتة لوسائل الإعلام الإسرائيلية للاحتجاجات، وإظهارها لمشاهد القمع والعنف الذي تمارسه الشرطة ضد المحتجين، حتى وصل الأمر بتنتيهاهو إلى اتهام الإعلام بالتحيز والمبالغة وتأجيج مشاعر المتظاهرين، علماً أن بعض هذه الوسائل مقربة منه.

ستحاول هذه الورقة تقديم قراءة لهذا الحراك الاحتجاجي، في إطار فهم «إسرائيل» كونها منظومة استعمار استيطاني، و«دولة قومية حديثة» تتبنى حالياً سياسات اقتصادية اجتماعية نيوليبرالية، ولها مؤسساتها التي مرت بمتغيرات عدة، متأثرة بعوامل كثيرة منها الموضوعي والذاتي. تقدم الورقة لمحة تاريخية عن الاحتجاجات والحركات الاجتماعية التي شهدتها «إسرائيل» وتمسكت بمطالب اقتصادية اجتماعية، بداية من تمرد وادي الصليب 1959، حتى حراك «الكوتج» 2011، وكذلك التحولات في الاقتصاد الإسرائيلي بداية من الأزمة الاقتصادية عام 1985 وتحول «إسرائيل» من «دولة الرفاه لكل مواطنيها» إلى «دولة الرفاه للمستوطنين» - حسب تعبير اليسار الصهيوني - وانعكاس ذلك على السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها حكومات «إسرائيل» المتعاقبة تجاه مواطنيها، في محاولة لفهم الماثل تاريخياً والمختلف راهناً. ستحاول الورقة الإجابة على أسئلة حاضرة وملحة، أهمها:

بعد شهرين على انتخابات الكنيست الأخيرة أوائل آذار الماضي بنسبة تصويت بلغت (71.5%) وتشكيل حكومة وحدة بزعامة بنيامين نتنياهو عقب فشل معسكر المعارضة في إسقاطه انتخابياً؛ انطلقت في «إسرائيل» موجة احتجاجات قل نظيرها منذ قيامها، من حيث الأعداد الضخمة التي خرجت إلى الشوارع، والاستمرارية، والتوزيع المناطقي، ووصلت التظاهرات إلى أكثر من ألف نقطة احتجاج.

خرج خلال الأشهر الماضية آلاف الإسرائيليين في مسيرات منتظمة أمام مقر إقامة نتنياهو في شارع بلفور في القدس الغربية وكذلك في تل أبيب وحيفا ومناطق أخرى، داعين رئيس الوزراء إلى الاستقالة بسبب اتهامه بالفساد والدكتاتورية، ونظمت التظاهرات تحت اسم «حراك الرايات السود»، بمشاركة أفراد ومجموعات احتجوا على السياسات الاقتصادية للحكومة خلال وباء كورونا، وآلية إدارتها للأزمة التي سببتها الجائحة.

رغم محاولات نتنياهو التقليل من أهمية وتأثير هذه الاحتجاجات، إلا أن زخمها الحالي لا يظهر أي علامات على التلاشي؛ فهي تزداد يوماً بعد يوم، وهناك فئات عريضة تنضم بشكل متسارع إلى الحراك، في ظل أجواء يسودها اليأس من السياسات الاقتصادية

احتجاجي شرقي منظم: خلال شهر نيسان 1949 توجه ثلاثمئة من المهاجرين في مدينة الرملة المحتلة للتظاهر في شارع «الأنبي» في تل أبيب محاولين اقتحام مقر الكنيست القديم وهم يهتفون «خبز.. عمل»، إلا أن قوات الشرطة قامت بتفريقهم. توجه المتظاهرون إلى دار الحكومة، وجرى حوار مع الموظفين حتى هدأت الأمور². في نهاية تموز 1949 هاجم متظاهرون شرقيون من يافا المحتلة مقر الكنيست القديم، وقاموا بتحطيم النوافذ والأبواب، حتى جاءت الشرطة بتعزيزات كبيرة ومنعت اقتحامهم لقاعة الاجتماعات³. صحيح أن هذه الاحتجاجات لم تنتقل إلى طور التنظيم السياسي، إلا أنها كانت منظمة ومخطط لها، على خلاف الأحداث الفردية والشخصية التي كانت تحصل بين الفترة والأخرى، والملفت أن هذه التحركات استهدفت أحد أهم رموز الدولة المركزية (الكنيست) وبالتالي فإن المواجهة مع الدولة وسياساتها كانت منذ البداية.

أما الحدث الثالث، فقد تجلى في ظاهرة أخرى من الاحتجاج الشرقي ضد سياسة الدولة يشير إليها المؤرخ اليهودي الشرقي من أصول عراقية سامي شالوم شطريت في كتابه المهم، حول النضال الشرقي في «إسرائيل»، وهي رفض التجنيد الإجباري من قبل شبان شرقيين على خلفية التمييز الاقتصادي والاجتماعي، كذلك انتشرت ظاهرة حوادث تمرد قام بها جنود شرقيون بشكل فردي وجماعي، تخللها إضراب عن الطعام

لماذا جاءت هذه الاحتجاجات اليوم تحديداً، بعد انقطاع دام تسع سنوات عن آخر حراك مطلبية؟ علماً أن رئيس الحكومة حافظ على منصبه واحتفظ بطاقتهم وزرائه، ولم تتغير سياسات حكومته الاقتصادية والاجتماعية؛ وقد كسب نتياهو تأييده الانتخابي في العقد الأخير نتاجاً لتحسن الوضع الاقتصادي. ما هي الشعارات التي يرفعها الحراك؟ وما هي مطالبه؟ ومن هي الفئات المشاركة والمنخرطة فيه؟ ما هو الجديد فيه؟ هل يتمكن الحراك من تغيير المنظومة القائمة حالياً والمتجذرة في مواقعها؟

ماضي التهميش وحاضر القمع

تشكل تجربة حركة نضال اليهود الشرقيين في «إسرائيل»، مدخلاً مهماً يمكن الاستناد إليه في فهم حركات الاحتجاج الراهنة، كونها حركة نضال اجتماعية نهضت على رفض سياسات اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية، وعلاقات القمع الثقافي والاقتصادي والاجتماعي التي مارسته الدولة ضد مواطنين متساوين في الحقوق، نظرياً، حسب وثيقة «الاستقلال» والقانون الأساس، لكن على أرض الواقع تعاملت مع الشرقيين على أنهم «مواطنون درجة ثانية» بخلاف التعامل مع الأشكناز. صحيح أن التمييز بشكله الفج كان لأسباب إثنية، ولكنه طبقي أيضاً، فالمسألة اقتصادية اجتماعية بحتة.

بدأت تلك الاحتجاجات في فترة مبكرة من قيام دولة «إسرائيل»، فقد شهدت الفترة الواقعة بين شهري نيسان وتموز 1949 ثلاثة أحداث بارزة لفتت الانتباه، واعتبرت في حينه ارهاصات هيأت الأجواء لعمل

2 سامي شالوم شطريت، النضال الشرقي في إسرائيل بين القمع والتحرر، بين التماثل والبدل 1948-2003 (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، 2005)، 151.

3 المرجع السابق، 3

والتميز، واستهدف الهجوم الممتلكات وليس البشر: مقر نادي حزب «مباي» ومجلس العمال، وسيارة مدير بنك «لئومي»، وخلال وقت قصير هرعت الشرطة معززة بقوات من «حرس الحدود»، وقامت بالاعتداء على المتظاهرين، واعتقال عدد منهم، وقمعهم وضربهم بطريقة وصفت بالوحشية ودون تمييز بين النساء والأطفال. استمرت الاحتجاجات وامتدت إلى مناطق أوسع، وقام رئيس الحكومة آنذاك دافيد بن غوريون بزيارة حي وادي الصليب برفقة موشي ديان، بشكل استعراضي للتذكير بهيبة السلطة، وأصدر أوامره باستخدام القبضة الحديدية في قمع التمرد، وساندت ميليشيا بن غوريون المسماة «كتائب الصاعقة» الشرطة في قمع المتظاهرين والقضاء على التمرد.⁸

لفرط ما رأيتُ من مشاهد قمع وحشية للمتظاهرين في الاحتجاجات الحالية، ظننتُ أن هناك تحولاً جديداً في سلوك الشرطة تجاه الإسرائيليين، لكنني عندما راجعتُ تجربتي وادي الصليب والفهود السود، تبين لي، أن سلوك شرطة «إسرائيل» الوحشي ليس جديداً؛ في دلالة على أن شرطة «إسرائيل» تاريخياً أداة في يد السلطة المركزية؛ فالشرطة في «إسرائيل» تنفذ مهمتين رئيسيتين: الأولى هي القمع، والثانية حماية المنظومة الاستعمارية التي يشكل العنف أحد أهم عناصرها؛ ولذلك تشكل الشرطة النواة الصلبة في هذا النظام الاستعماري.

هبّت رياح التمرد الشرقي من جديد في شهر آذار 1971 أو كما أطلق عليها المؤرخ شطريت «المواجهة الجماعية المولدة أو المؤسسة»

وعصيان للأوامر وشتّم وضرب للقادة العسكريين الأشكيناز.⁴

في 5 أيار 1956، بادرت مجموعة من سكان مستعمرة «كريات شمونة» بلدة التطوير النائية والفقيرة آنذاك، وكانوا من العمال الشرقيين الذين لم تُدفع أجورهم منذ شهرين، إلى تنظيم تظاهرة شارك فيها مئات العمال ضد مكتب العمل، وصدت تحرك حزب «مباي» الحاكم في توزيع العمل، وقد أضرم المتظاهرون النار في المكتب، ورشقوا أفراد الشرطة بالحجارة واعتقلوا منهم سبعة وعشرين متظاهراً.⁵

تمرد وادي الصليب في حيفا المحتلة أو «أحداث» وادي الصليب، مثلما سمّتها الرواية الرسمية للدولة في محاولة لتجسيمه، اندلعت شرارته الأولى مساء 8 تموز 1959 نتيجة صدام بين مجموعة من الشبان اليهود المغاربة وأفراد من الشرطة الإسرائيلية في أحد مقاهي الحي.⁶ خرج صبيحة اليوم التالي ناشطون في كتل «المهاجرون من شمال أفريقيا» بقيادة دافيد بن هاروش، وقاموا بتوزيع منشورات تدعو السكان لإغلاق المحلات التجارية والتجمع وسط الحي للخروج في تظاهرة. لاقت الدعوة استجابة واسعة فخرج جميع سكان الحي في تظاهرة كبيرة يحملون فيها الأعلام السوداء، ولافات احتجاجية، يتقدمها شاب حمل علم «إسرائيل» ملطخاً بالدماء⁷ وهاجم المتظاهرون حي «هدار» الأشكنازي في حيفا، على خلفية الشعور بالفروقات الطبقيّة

4 شطريت، النضال الشرقي، 151.

5 المرجع السابق، 154.

6 المرجع السابق، 152.

7 المرجع السابق، 161.

8 شطريت، النضال الشرقي، 163.

كفى لوعود الحكومة التي لا تنفذ، كفى للغبن والتمييز»¹¹. تميزت التظاهرة بوضوح الأسباب والمطالب، وكانت مركزة أكثر، وفيها احتجاج واضح ورفض لعلاقات القمع والتمييز الثقافي والاقتصادي والاجتماعي.

نظم «الفهود السود» في 18 أيار 1971 تظاهرة جماهيرية ضخمة، أطلق عليها «ليلة الفهود»، قُدرت أعداد المشاركين فيها بين خمسة آلاف إلى سبعة آلاف شخص، وكان قرار الحكومة واضحاً بكسر وتحطيم الفهود. وظفت الشرطة «يدها الضاربة» باستخدام العنف الشديد بلا هوادة (خراطيم مياه، هراوات، خيالة، اعتقالات جماعية) فيما عملت الحكومة بشكل دائم على إضفاء صبغة سياسية للحركة، واتهام النشطاء في بعض الأحيان بعملاء منظمة التحرير الفلسطينية، بغية تخويف الناس من الحركة، وتفريق الجهود، وإعطاء مبرر قانوني وسياسي وأخلاقي للقمع، إلا أن ذلك لم يثنى المحتجين، فقامت الحركة بتنظيم تظاهرات ضخمة، صدامات شعبية، وبيانات، وحملات إعلامية وجمع تبرعات، وأطلقت في حزيران 1971 العدد الأول للصحيفة الناطق بلسان الحركة «دفار هينتريم هسحوريم» أو «لسان حال الفهود السود»¹².

ظلت الحركة في حالة احتجاج دائم حتى قرر عدد من أعضائها التوجه إلى الكنيسة، والانتقال إلى الحالة الحزبية كنوع من نقل حالة الاحتجاج إلى مستوى آخر، ومحاولة لإنقاذ الحركة من الانهيار النهائي، وكوسيلة للتخلص من الصورة غير الشرعية التي

بقيادة الفهود السود، وهنا تعني مواجهة مؤسسة أن حركة النضال الشرقي قبل الفهود السود شيء وبعدها شيء آخر تماماً. مرت هذه الحركة عبر النضج المفعم والجياش للجيل الثاني في وعاء الضغط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في «إسرائيل» إبان فترة الستينات، حسب تعبير شطريت، وهي الفترة التي جرى فيها تكريس علاقات عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية⁹، وكانت أيضاً فترة ذروة الاحتجاج المدني في الولايات المتحدة وأوروبا والتي تضمنت نضال السود في الولايات المتحدة، وصعود للحركة الطلابية والنسوية.

تقدم الفهود السود، شبان يهود شرقيون تستوطن حي المصراة المهجر في القدس المحتلة، ومجموعة من الطلبة اليساريين، بطلب إلى شرطة القدس من أجل ترخيص تظاهرة لهم أمام مبنى البلدية، وقد لاقى الطلب رفضاً شخصياً من غولدا مائير، رئيسة الحكومة آنذاك، وأصدرت قراراً بإجراء اعتقالات احترازية للقادة الشبان، إضافة إلى اثنين من زعماء تنظيم «ماتسبين» اليساري بسبب تأييدهما لتنظيم التظاهرة¹⁰. خرجت التظاهرة برغم وجود قيادة الحركة في السجن، ووزع خلالها بيان الحركة الأول وجاء فيه: «نحن مجموعة من الشبان المسحوقين، نتوجه إلى كل الذين يشعرون باليأس والإحباط، لنقول: كفى للبطالة عن العمل، كفى للعيش والنوم عشرة في غرفة واحدة، كفى للنظر والتحديث في الأحياء والمساكن التي تشيد من أجل المهاجرين، كفى للسجن والضرب كل اثنين وخميس،

11 المرجع السابق، 233.

12 المرجع السابق، 244.

9 المرجع السابق، 192.

10 شطريت، النضال الشرقي، 231.

داخل «إسرائيل»، كانت أزمة عام 1985¹³، والتي أنتجت توجهاً جديداً يقضي بحل الأزمة بالليبرالية؛ أي ليبرالية الاقتصاد، والتوجه نحو الخصخصة أكثر فأكثر، فكانت خطة «الاستقرار الاقتصادية» 1985¹⁴ والتي تم اعتمادها خطة طويلة الأمد، تبنت إجراءات وخطوات وسياسات جديدة ترافقت مع التحولات الاقتصادية على مستوى العالم، وأخذت منحى «يمينيّاً» بعيداً عن سياسات الرفاه الاجتماعي والتي ارتبطت بحزب «مباي» واعتمدها حزب العمل لاحقاً، حيث كانت تتبناها الدولة والتي كانت بجوهرها حاجة استعمارية استيطانية هدفها الإمساك بالمهاجرين القادمين إلى الدولة حديثة النشوء، واستغلال السكان الأصليين ومواردهم قدر الإمكان.

أورد الباحث الإسرائيلي شير حيفر في مقالته حول الخصخصة والنيو ليبرالية في «إسرائيل»: «لم ينشأ نظام الرفاه الاجتماعي في «إسرائيل» باعتباره مجرد آلية تستهدف محاربة الفقر فحسب، وإنما باعتباره آلية مركبة ترمي إلى إعادة توزيع الثروة من أجل تعزيز الاستعمار اليهودي في فلسطين، وفي الوقت نفسه تستغل «إسرائيل» السكان الأصليين في هذه البلاد؛ فقد عمدت إلى تقييد الملكية الخاصة للأراضي على نحو مكنها من مصادرة مساحات شاسعة منها والاستيلاء عليها من ملاكها الفلسطينيين، وقد استخدمت هذه الأراضي في حينه لشد روابط المدن والقرى والكيوتسات

عملت الحكومة على إلصاقها بالحركة؛ حاول الأمين العام للحركة تشارلي بيطون الترشح إلى الكنيست الثامنة ولكنه لم يجتز نسبة الحسم، إلى أن انضم إلى الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة سنة 1977، فدخل الكنيست التاسعة وبقى عضواً فيها حتى الكنيست الـ 12، وللمفارقة، حل مكان الفهود السود في «إسرائيل» حزب «شاس» الديني وما يعرف بحركة القوس الديمقراطي الشرقي.

من الرفاه الاجتماعي إلى الليبرالية الجديدة

استكمالاً لما سبق، وتباعاً لحاجتنا الدائمة إلى فهم الأسباب والخلفيات العميقة وراء أي حركة احتجاج جماعية، فإنه لا يمكن الفصل بين فهم وقراءة أي حراك اجتماعي، في مجتمع ما، إلا من خلال تتبع وفهم للمنظومة الاقتصادية والاجتماعية التي تحكمه، وعلاقات القوة والسلطة بداخله، ومن يدير ثروات هذا المجتمع وكيف؟ وبعبارة أخرى إدراك علاقة الاقتصاد بالمجتمع والسياسة، تحديداً في ظل محاولتنا فهم الحراك الحالي في «إسرائيل»؛ والذي يطالب بشكل واضح رحيل رئيس الحكومة احتجاجاً على فساده واستئثاره بالسلطة لنفسه، وفشله في إدارة أزمة مواجهة جائحة كورونا التي أرخت بظلالها اقتصادياً واجتماعياً على المجتمع الإسرائيلي.

بدأت السياسات الاقتصادية النيو ليبرالية تتجلى على الأرض مع صعود الليكود إلى الحكم سنة 1977 من خلال الخطوات التي اتخذتها حكومة «بيغن»، باتجاه الخصخصة، إلا أن نقطة الذروة واللحظة المفصلية الحاسمة على صعيد التحول في السياسات الاقتصادية والاجتماعية

13 Yair Aharoni, "The Changing Political Economy of Israel," ANNALS, AAPSS 555 (1998): 145.

14 محمود قعدان، «الاقتصاد الإسرائيلي بين دعاة السوق الحرة ودعاة تدخل الدولة»، قضايا إسرائيلية 16، عدد 42 (2012): 17.

تبعها تقليص في رواتب القطاع العام، وإلغاء الدعم عن السلع الأساسية مثل الخبز والبيض والحليب وغيرها، وتعويم الأسعار وفق منطق وقانون السوق الحر، فارتفع سعر الخبز %40 والوقود %50¹⁸، وبدأت «إسرائيل»، ضمن عملية تدريجية سارت ببطء، في التخلي عن دورها الحكومي في الخدمات الاجتماعية، فاتحة أحضانها للقطاع الخاص، وقد مضت هذه العملية بالتزامن مع صعود اليمين ممثلاً بالليكود واشتداد التوسع الاستيطاني الذي لم يتوقف حتى اللحظة¹⁹.

نتج عن هذا الحل ازدياد الفجوات الاقتصادية والاجتماعية يوماً بعد يوم، وتضرر الفئات والطبقات الفقيرة، والقواعد الانتخابية لحزب الليكود، عزاب الليبرالية الجديدة في «إسرائيل»، وحتى لا يخسر الحزب قواعده الشعبية لجأت حكوماته المتعاقبة إلى وسيلتين لخصهما الباحث عبد الغني سلامة في دراسته حول النيولبرالية في السياسة الإسرائيلية، وفق آلية تتمثل بتقسيم المجتمع إلى قطاعات، يمكن تسميتها بالقطاعات النفعية، التي أقيمت لتعزيز العلاقة النفعية مع الطبقات الفقيرة في «إسرائيل» مقابل الولاء عند صندوق الاقتراع.

ومن أجل فهم ذلك، شرح سلامة آليات الحكومات المتعاقبة: «لنتذكر أنه في الجانب الآخر السلبي لدولة الرفاه، كان الاقتصاد الإسرائيلي مغلقاً ومحصوراً، وثمة قطاعات واسعة لم تكن تشعر بالانتماء لهذا الحزب ومنجزاته، وبالتحديد اليهود الشرقيين وسكان الضواحي، وهذا ما اشتغل عليه

اليهودية»¹⁵ وكانت حكومة الوحدة قد بدأت إجراءاتها على صعيد السوق المالية والتي تمثلت في تحريرها من سطوتها وهيمنتها، وبالتالي وجب على الحكومة تقليص نفقاتها وعجزها، ليصبح المقترض الأكبر في السوق هو القطاع الخاص، وليس الحكومة، ونتج عن ذلك كسر القيود على القطاع البنكي والوساطة والسمسرة، ومن ثم تمت عملية تحرير تدريجي لسوق العملة الصعبة، نتج عنها تدفق كبير للأموال أدى إلى تضخم مالي. في السنة الأولى من حكم الليكود سنة 1977 وصل التضخم إلى %42 وارتفع سنة 1984 إلى ما يقارب الـ %44¹⁶، وقامت الحكومة بخصخصة معظم الشركات التابعة لها: بنك هبوعليم، شركة باز لتكرير النفط، شركة بيزك للاتصالات وشركة العال للطيران، وشكلت هذه المنشآت الاقتصادية والشركات نحو %12 من أكبر 100 شركة صناعية في عام 1985، ولهذه الشركات حصة %22 من المبيعات، %21 من العمالة، %33 من حجم التصدير، أضف إلى ذلك عملية التحديث والخصخصة التي خضعت لها شركات يمتلكها الهستدروت، وكانت تشكل سنة 1985 نحو %35 من أكبر 100 شركة صناعية، وتملك %29 من حجم المبيعات، %22 من حجم الصادرات، إضافة إلى خصخصة خمسة مصارف كبيرة كانت تهيمن على النشاط المالي في «إسرائيل»¹⁷.

15 شير حيفر، «النيو ليبرالية والخصخصة والتناقضات التي تُلغى السياسة الاقتصادية الإسرائيلية»، قضايا إسرائيلية 7، عدد 47 (2012): 8.

16 عبد الغني سلامة، «النيو ليبرالية في السياسة الإسرائيلية»، قضايا إسرائيلية 31، عدد 74 (2019): 40.

17 فضل مصطفى النقيب، اقتصاد إسرائيل على مشارف القرن الحادي والعشرين (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2001)، 79.

18 سلامة، «النيو ليبرالية في السياسة»، 41.

19 المرجع السابق، 19.

من خدمات داخل «إسرائيل» يتم دفعه للمستوطنين. تقدم الدولة في المدن داخل الخط الأخضر نحو 3700 شيقل سنوياً لتعليم كل طفل، وتقدم في المستوطنات 24500 شيقل سنوياً أي ستة أضعاف المبلغ.²¹

تتياهو عراب الليبرالية الجديدة

أخذ التحول نحو الليبرالية الجديدة في «إسرائيل» وقتاً طويلاً، وسار بشكل تدريجي، من خلال حكوماتها المتعاقبة، لكن حصة الأسد من هذه التحولات تمت خلال عهد الشخص الذي تولى رئاسة حكومة «إسرائيل» لأكثر من عشر سنوات، وزعيم حزب الليكود، عراب النيولبرالية في «إسرائيل». وجه بعد سنة من انتخابه رئيساً للحكومة للمرة الأولى، الضربة القاصمة لركيزة أساسية في نظام الرفاه الاجتماعي وهي منظومة الرعاية الصحية، عندما ألغت حكومته سنة 1997 «الضريبة الموازية»؛ وهي مساهمة أرباب العمل في تمويل نظام الرعاية الصحية العام، وأدخلت حكومة نتنياهو سنة 1998 تعديلات جوهرية على قانون التأمين الصحي الوطني، والتي تقضي بمشاركة المؤمن عليهم بتكاليف العلاج المترتبة على زيارة الاختصاصيين والتصوير الطبي²²، وسبق ذلك انقلاب داخل الهستدروت، قاده «حايم رامون» من حزب العمل سنة 1994، عندما قام ببيع اقتصاد الهستدروت إلى رأس المال الإسرائيلي بحجة سد العجز المالي، وكذلك العمل على فك الارتباط بين عضوية الهستدروت وعضوية

واستغله حزب الليكود وبقية أحزاب اليمين خصوصاً؛ فبدلاً من دولة رفاه تقدم خدمات للجميع (كحقوق مواطنة)، تحوّل الحكومة النيولبرالية تلك الخدمات إلى بضائع، لا تستطيع الطبقات الفقيرة الحصول عليها، وحتى يتمكن الفقراء من الحصول على بدائل لتلك الخدمات (لا تمنحها دولة الرفاه) ينتظمون في أحزاب قطاعية (شاس لليهود الشرقيين، أحزاب دينية للحريديم، أحزاب صهيونية للمهاجرين الروس) ويدور صراع تلك الأحزاب والقطاعات على بقايا ما تمنحه دولة الرفاه. وتسعى تلك الأحزاب إلى سد الفراغ الذي ينجم عن تخلي الدولة عن واجباتها، فتنتشط في الأطراف والضواحي والمناطق التي لا تصلها خدمات الدولة، وتقدم نفسها بديلاً عنها، وتدهم بحل مشاكلهم بشعارات كبيرة وخطاب شعبي، يركز على الروح المعنوية والخطاب الأخروي، ويعزز ثقتهم بأنفسهم، ومع أن كل ذلك لا يعدو كونه أوهاماً وتمنيات، إلا أن النتائج تدل على نجاح هذه الآلية.

أما الآلية الثانية فهي الاستيطان²⁰ في الأراضي المحتلة عام 1967، والتي تدل على الطبيعة الاستعمارية الاستيطانية «لإسرائيل»، فقد شكلت سياسات الليبرالية الجديدة في «إسرائيل» الحبل السري الذي يغذي الاستيطان ويشجع استمراره وصعود تياره، وسواء في ظل دولة الرفاه الاجتماعي أو مع تبني سياسات الليبرالية الجديدة فالأصلاني هو المتضرر الأول والأخير، حيث يعيش المستوطنون في مستوطنات الضفة في ظل نظام رفاه اجتماعي، وما يتم تقليصه

21 المرجع السابق.

22 داني فيلك، «التوجه الليبرالي في تحرير نظام الرعاية الصحية في إسرائيل»، قضايا إسرائيلية 46، عدد 47 (2012): 47.

محمود قعدان، ذكر في ورقته حول الاقتصاد الإسرائيلي: «في صيف 2011 خرج 300 ألف من المتظاهرين إلى الميادين العامة في جميع أنحاء «إسرائيل»، للاحتجاج على ارتفاع تكاليف المعيشة، ورفع المتظاهرون أواني طبخ معدنية فارغة في إشارة إلى عمق الأزمة»²⁷.

جاءت هذه الاحتجاجات في سياق شعور جمعي باليأس انتاب الإسرائيليين بسبب سياسات رئيس الحكومة الاقتصادية، مدركين أن الأزمة ليست فردية بل مشكلة جمعية تمسهم جميعاً²⁸ ووجدت هذه الاحتجاجات حسب الباحث الإسرائيلي شير حيفر، إلهامها في حركات «الربيع العربي»، والحركات الاحتجاجية التي عمت دول جنوب أوروبا بمشاركة معظم شرائح الطبقة الوسطى، ولم يكن لهذه الاحتجاجات قيادة واضحة أو مطالب متفق عليها، وتجمعت الغالبية العظمى تحت الشعار الوحيد؛ العدالة الاجتماعية. لكن لم يتفق الجميع على معنى وتفسير هذا الشعار²⁹. ربما لم تحقق هذه الاحتجاجات الكثير على صعيد التغيير في السياسات، إلا أنها تركت أثراً مهماً في وعي أوساط واسعة من الجمهور في «إسرائيل»، وتحديداً الجيل الجديد، بالأبعاد والآثار الاجتماعية العميقة لسياسات الحكومة الاقتصادية³⁰، وزادت ثقة الجماهير بقدرتها على التحرك والفعل والمبادرة والتأثير في مرات قادمة.

شبكات العيادات الخاصة به، مما أفقد اتحاد النقابات قاعدة جماهيرية كبيرة، وأضعفت تأثيره في شتى المجالات، وعززت من سلطة وقوة القطاع الخاص أمام الحكومة.

لدى تسلم نتنياهو حقيبة المالية في حكومة شارون عام 2003، أكد على الاستمرار في تطبيق تعاليم السوق الحرة المتمثلة في تشجيع فتح الأسواق المحلية للمنافسة مع الخارج، وبخاصة تقليص دور القطاع العام، وإعلاء شأن القطاع الخاص في دفع العجلة الاقتصادية²³. لم يكن نتنياهو مضطراً لمسايرة هذه التحولات والمضي بها قدماً، لأنه كان من أشد المؤمنين بنظام النيوليبرالية، وكانت توجهاته لتعميق النيوليبرالية بدافع أيديولوجي أساساً²⁴، والتي كانت تسوّغ في الغالب من خلال أيديولوجيا المحافظين الجدد منذ حقبة التسعينات من القرن الماضي، ومطلع العقد الأول من القرن الحالي على وجه الخصوص²⁵، وبتنياهو صاحب السياسة الاقتصادية التي نتج عنها تقليص في المديونية العامة إلى ما يقارب 70% من الناتج القومي على مدى السنين والتي كانت عاملاً مساعداً في عبور أزمة الرهن العقاري العالمية عام 2008 مع أدنى الأضرار مقارنة بدول أخرى²⁶. لكن رغم تحقيق أهداف اقتصادية مثل: استقرار الأسعار، زيادة الصادرات، خفض الدين العام، رفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد لمستوى سمح «لإسرائيل» بالانضمام إلى البلدان OECD المتقدمة، إلا أن المحاضر في جامعة حيفا

27 المرجع السابق.

28 حيفر، «النيو ليبرالية والخصخصة»، 7.

29 عبد الناصر عطا الله عيسى، «الليبرالية الجديدة للاقتصاد واحتجاجات 2011 في إسرائيل»، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، عدد 2 (2015): 223.

30 عيسى، «الليبرالية الجديدة»، 225.

23 قعدان، «الاقتصاد الإسرائيلي»، 16.

24 سلامه، «النيو ليبرالية في السياسة»، 42.

25 أرييه كراميف، «التحول النيو ليبرالي في إسرائيل والتصور الذي يراه صنّاع السياسات للتهديدات الأمنية»، قضايا إسرائيلية، عدد 74 (2019): 52.

26 قعدان، «الاقتصاد الإسرائيلي»، 16.

الشرارة الأولى

يعرّف حراك «الرايات السود» نفسه من خلال حسابه على فيسبوك: «مواطنون ومواطنون من جميع أنحاء البلاد، بغض النظر عن الدين والعرق والجنس، يشعرون بالقلق والمسؤولية لضمان بقاء «إسرائيل الديمقراطية»، بروح وقيم إعلان الاستقلال، ونحن نعلم أنه ليس من السهل علينا إنقاذ الديمقراطيات من تهديد النظام، لكننا ندرك أنه ليس لدينا خيار سوى القتال والانتصار، نحن لسنا حزينين، نؤمن بالشفافية والنزاهة ونشاطاتنا تتم بتمويل ذاتي، لماذا نفعل ذلك؟ لأننا نحب بلادنا كثيراً، لأننا نعتز بتاريخنا ونعلم أن الدكتاتورية مدمرة، وتهدد نمط الحياة والحرية والأمن الشخصي لكل واحد منا، كما حدث في الماضي ويحدث الآن في بلدان أخرى، لأننا نرى أنه خلال السنوات القليلة الماضية وخاصة في الآونة الأخيرة ومع أزمة كورونا، كانت هناك محاولة لتدمير الديمقراطية الإسرائيلية وتحويلها إلى ديكتاتورية الرجل الواحد»³³

وعن مطالب الحراك يقول المنظمون له: «نريد التأكد من أن إسرائيل دولة ديمقراطية حقيقية، تقوم على أسس أخلاقية وقيم العدالة والحرية والمساواة وحقوق الانسان»³⁴

أكثر ما يميز هذه الاحتجاجات دمجها بين المطالب والسياسي³⁵ ما يؤشر على صعوبة وضع اقتصادي يزداد خطورة

ظلت شوارع «إسرائيل» منذ العام 2011 وطوال تسع سنوات، شبه خالية من الاحتجاجات الكبيرة ذات الطابع الاقتصادي الاجتماعي، حتى بادر الأخوة الأربعة (إيال، شيكما، يريدين، وديكل شافرتسمان) منتصف نيسان 2020 إلى قطع شارع (6) المسمى «عابر إسرائيل» برفقة مجموعة من السيارات، يحملون أعلاماً سوداء وأعلام «إسرائيل»، ولافات كتب عليها «إما الديمقراطية أو الفاشية». توجه المتظاهرون إلى مقر الكنيست رفضاً لقرار رئيسته آنذاك «يولي الديشتاين» من حزب الليكود، الذي رفض الالتزام بقرار المحكمة الإسرائيلية العليا بضرورة عقد جلسة كنيست لمناقشة استبداله بأخر لرئاسته، وقد ترجل المحتجون من السيارات، ولوحوا بالرايات السود وهتفوا ضد نتنياهو، وأعلنوا أنهم لا يخافون كورونا وأن نتنياهو هو «الفيروس الحقيقي»³¹، تلا هذه الخطوة تظاهرة أخرى، احتجاجاً ورفضاً للمفاوضات التي جرت بين الليكود وأزرق أبيض لتشكيل حكومة طوارئ في «إسرائيل»، ونددت التظاهرة التي احتشد فيها أكثر من ألف متظاهر في ميدان رابين وسط تل أبيب، بسياسة نتنياهو وحكومته التي تعمل على تقويض الديمقراطية في «إسرائيل»، ولفقت الانتباه مشاركة رئيس القائمة العربية المشتركة أيمن عودة إلى جانب «موشيه يعلون» و«يائير لابيد» من تحالف يوجد مستقبل³².

33 «صفحة حراك الرايات السود على فيسبوك.» تمت زيارة الصفحة بتاريخ 25 أيلول 2020.

https://cutt.ly/RgscDpV

34 المرجع السابق.

35 بدوي، عبد القادر. احتجاجات «الرايات السوداء» في إسرائيل.. البدايات والوجهة، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار. تم النشر في 27 تموز 2020.

https://cutt.ly/zgscF1J

31 «هل ينجح حراك الرايات السود في هز عرش نتنياهو؟» مونت كارلو. تم النشر في 3 آب 2020.

https://cutt.ly/egscG6N

32 بدوي، عبد القادر. احتجاجات «الرايات السوداء» في إسرائيل.. البدايات والوجهة، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار. تم النشر في 27 تموز 2020.

https://cutt.ly/zgscF1J

المطالبين والمستهدفين من هذه المطالب، وأطراف ثلاثة مثل القاعدة الشعبية، والحلفاء والمطالبين المنافسين، والسلطات، والجهات العامة المتنوعة والتي تلعب أدواراً هامة في انتشار أو تفتح الحملات، ويستطرد تلي قائلاً: «إن الحركات الاجتماعية تجمع ثلاثة أنواع من المطالب: برنامج، وهوية، ومكانة. تتضمن مطالب البرنامج دعم أو تأييد أو معارضة معلنة للحركات الفعلية أو المقترحة، من قبل المستهدفين من مطالب الحركة. وتتألف مطالب الهوية من تأكيدات على إننا «نحن» المطالبين - نشكل قوة موحدة يعتد بها، وتساند وصفات الوقفة (الجدارة، الوحدة، والزمخ العددي والالتزام) مطالب الهوية. تؤكد مطالب المكانة روابط وتشابهات مع فاعلين سياسيين آخرين، على سبيل المثال الأقليات المستعبدة أو جماعات المواطنين القائمة على نحو سليم»³⁸.

شاي بيرمان أحد منظمي الاحتجاجات اعتبر أن «هناك أزمة ثقة خطيرة للغاية بيننا وبين الحكومة» وأضاف: «نحن جزء من مجموعة كبيرة من الناس التي تشعر بضيق متزايد وتريد التظاهر، وببساطة لا تصدق وعود الحكومة»³⁹. وحسب سيدي تارو يتحول العمل الجماعي إلى عملية مواجهة وصراع، عندما يتم على يد أشخاص يفتقدون القوة والقدرة على الوصول إلى المؤسسة الرسمية، ويمثلون وجهات نظر غير مقبولة، ويضع سلوكهم أمام المؤسسات التي يعملون

كل يوم، بسبب سياسات ننتياهو التي اتبعتها في حكوماته المتعاقبة، وسوء إدارته لأزمة مواجهة جائحة كورونا، وكذلك اتهامه بالفساد والتغول على الديمقراطية والاستفراد في حكم «إسرائيل»، ولقد تطورت الاحتجاجات وتدرجت بالتدريج، وأصبحت أكثر تنظيماً، مع تشكيل حكومة ننتياهو الخامسة، وانتشار فيروس كورونا بموجته الثانية³⁶، واحتدام النقاش بين وزارتي المال والصحة، حول الإغلاق وجدواه وتأثيره على الوضع الاقتصادي الذي يزداد خطورة كل يوم، وكشف تصريح ننتياهو عمق الأزمة بعد اتساع رقعة التظاهرات: «هذه التظاهرات يغذيها حشد إعلامي لم أذكر له مثيل من قبل، إنهم لا يبلغون عن التظاهرات، يشاركون فيها، ويصبون عليها الوقود»³⁷، وركزت الشعارات التي يرفعها المتظاهرون على التنديد بننتياهو: «وزير الجريمة»، «إذهب إلى السجن»، «لن نستسلم حتى تستقيل».

هل نحن أمام حركة اجتماعية جديدة في «إسرائيل»؟

يقول تشارلز تلي في كتابه الحركات الاجتماعية 1768 - 2004: «أن الحركات الاجتماعية من نشأتها في القرن الثامن عشر فصاعداً، لم تمض كتحركات فردية، بل كحملات تفاعلية، فمثل الحملات الانتخابية، والتمردات الشعبية والتعبئة الدينية، تتكون الحركات الاجتماعية من تفاعلات بين مجموعات متصلة (وغالباً متغيرة) من

38 الحركات الاجتماعية 1768 - 2004، مترجم (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005)، 60 - 61.

39 Magid, Jacob. "Thousands demand government action at Tel Aviv protest against economic policy." The Time of Israel. 11 July 2020. <https://2u.pw/bC3I2>.

37 Holmes, Oliver. "Thousands demonstrate against Netanyahu as Israel protests gain strength." The Guardian. 2 Aug 2020. <https://2u.pw/sIuaa>.

مقابلها⁴⁰ ويرى تارو بأن عملية انبثاق حركة اجتماعية من عملية مواجهة جماعية ملزمة بثلاث مراحل ضرورية: نشوء تحديات جماعية، بناء شبكات اجتماعية وأهداف مشتركة وأطر ثقافية، ونشوء تضامن بواسطة هياكل ربط وهويات جماعية، بغية المحافظة على الاستمرارية، ويضيف سامي شطريت إلى هذه المراحل، مرحلة رابعة تشكل بالنسبة له شرطاً أساسياً لتعريف حركة الاحتجاج كحركة اجتماعية؛ لا بد أن تتوفر لمثل هذه الحركة رغبة حقيقية بالمساواة والعدل الاجتماعيين تعبر عن نفسها بالأهداف والممارسة، وتدعو لتغيير شامل للبنى والهيكل الاجتماعية والاقتصادية لصالح وفائدة عامة المجتمع⁴¹.

بناء على ما سبق؛ تحتاج حركة الاحتجاج الحالية إلى نضوج في بعض العوامل والمقومات حتى تتحول إلى حركة اجتماعية حقيقية، فمسألة التنظيم مركزية في الحركة الاجتماعية، والتي نجدها عند «الرايات السود»، ولا نجدها عند الغالبية المتبقية من المحتجين، والقصد هنا بالتنظيم، القيادة والأدوات والخط الناظم لهما، وليس شرطاً أن يكون التنظيم بشكله الكلاسيكي، ولكن الحلقة المركزية هي التنظيم بغض النظر عن شكله، فقد أخذت الاحتجاجات طابعاً قطاعياً، أي أن هناك قطاعات بحد ذاتها متضررة من سياسات الحكومة ومن الوضع الراهن تأخذ على عاتقها المبادرة بتنظيم تظاهرات وفعاليات، فقد خرجت تظاهرة تحت عنوان الضرائب، نظمها

أصحاب الأعمال والمستقلين⁴²، كما وانطلقت تظاهرة للعاملات والعاملين الاجتماعيين، واستمرت لمدة ثلاثة أسابيع متتالية أمام مباني ومقار الحكومة في حيفا وبئر السبع وتل أبيب⁴³، وتظاهرة أخرى لأصحاب المطاعم احتجاجاً على سياسات وقرارات الحكومة اتجاهاً لهم والتي سببت لهم خسائر جسيمة، وقام مجموعة من الشباب بتنظيم احتجاجات شملت 170 موقعاً، عبروا فيها عن رفضهم لقرار وقف الأنشطة التعليمية والشبابية بعد ازدياد إصابات فيروس كورونا⁴⁴. حتى وصل الأمر بـ «رامي شافيت» صاحب أحد أكبر شبكة مجمعات تجارية في «إسرائيل» «ريشت همشبير هتسرخان» إلى تنظيم تظاهرة احتجاجية مع موظفيه، رفضاً لسياسة الإغلاق وسوء إدارة الحكومة للأزمة. عامل الاستمرار وإمكانية حشد قطاعات أوسع لتنضم إلى الاحتجاجات غير واضح، في ظل محاولات ننتياهو المستمرة في استغلال أزمة كورونا لقطع الطريق على المحتجين، وتحجيمهم، وتعطيل قدرتهم على الوصول إلى الميادين من خلال الإغلاقات المستمرة، وحاول ننتياهو في تصريحه الصحفي يوم 26 أيلول الماضي وضع عصا كورونا في دولاب الاحتجاجات، واتهام اليسار بالوقوف خلفها: «امتنع عن الكلام طويلاً، لكن هذه المهزلة يجب أن تتوقف، على الجميع أن يفهم، حتى في اليسار، نحن في حالة طوارئ»⁴⁵.

42 كناعنة، أفنان. «ما قصة الاحتجاجات في «إسرائيل»؟». العسّاس. 29 تموز 2020. <https://alassas.net/6255>.

43 المرجع السابق.

44 المرجع السابق.

45 ننتياهو، بنيامين. القناة 12، 26 أيلول 2020.

40 شطريت، النضال الشرقي، 28.

41 المرجع السابق، 29.

بهذه الصيغة والمطالب.. لكن من يعلم؟ هذا عالم المتغيرات، وستبقى الكثير من الأسئلة مفتوحة لعل الأيام المقبلة تقدم الإجابة.

المراجع بالعربية

- النقيب، فضل مصطفى. 2001. اقتصاد إسرائيل على مشارف القرن الحادي والعشرين. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

- تلي، تشارلز، مترجم. 2005. الحركات الاجتماعية 1768 - 2004. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

- شطريت، سامي شالوم، مترجم. 2005. النضال الشرقي في إسرائيل بين القمع والتحرر، بين التماثل والبدل - 1948 2003. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار.

- حيفر، شير. 2012. النيو ليبرالية والخصخصة والتناقضات التي تلف السياسة الاقتصادية الإسرائيلية. قضايا إسرائيلية 7، عدد 47، 7-15.

- سلامة، عبد الغني. 2019. النيو ليبرالية في السياسة الإسرائيلية. قضايا إسرائيلية 31، عدد 74، 31-49.

- عيسى، عبد الناصر عطا الله. الليبرالية الجديدة للاقتصاد واحتجاجات 2011 في إسرائيل. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية 23، عدد 2، 199-233.

- فيلك، داني. 2012. التوجه الليبرالي في تحرير نظام الرعاية الصحية في إسرائيل. قضايا إسرائيلية 46، عدد 47، 46-52.

- قعدان، محمود. 2012. الاقتصاد الإسرائيلي بين دعاة السوق الحرة ودعاة تدخل الدولة. قضايا إسرائيلية 16، عدد 42، 16-20.

- كراميف، أرييه. 2019. التحول النيو ليبرالي في إسرائيل والتصور الذي يراه صنّاع السياسات للتهديدات الأمنية. قضايا إسرائيلية 50، عدد 74، 50-64.

- بدوي، عبد القادر. احتجاجات «الرايات السوداء» في إسرائيل.. البدايات والوجهة» المركز الفلسطيني

صحيح أن الاحتجاجات تواجه تحدياً جماعياً بمواجهة نتنياهو وسياسة حكومته، إلا أن لها مشارب ومآرب كثيرة، تفقدها سمة الانسجام في الهوية كقوة موحدة يعتد بها. هناك من يريد أن يصفى حسابه الشخصية مع نتنياهو ويحاول استغلال الأزمة، وهناك من لا يتفق تماماً مع نتنياهو وسياساته، وهناك المتضرر حقيقة من هذه السياسات والإجراءات التي تضرب جذورها عميقاً في التسبب بأثار اجتماعية اقتصادية خطيرة على السواد الأعظم في «إسرائيل». يدور حديث عن إمكانية تسجيل بطالة للمليون عاطل عن العمل، وسيصل الانكماش الاقتصادي إلى 7.2%، وتراجع في عجز الموازنة إلى 13.4% ومن الممكن أن يصل إلى 100%⁴⁶.

لا يوجد حتى الآن في كل هذه الاحتجاجات تيار سياسي فكري قادر على صياغة بديل أو حل أو رؤياً أخرى للساحة السياسية في «إسرائيل»، وبخاصة أن شريحة كبيرة من المحتجين هي بالأساس من التيار اليميني، ويطالب هؤلاء نتنياهو بالإصلاح، ويأهنون على قدرته بتحقيق ذلك، فيما تعتقد شريحة أخرى، على خلاف مع اليمين الجديد الذي يمثلته نتنياهو، أن رئيس الوزراء المشكلة، وعليه أن يستقيل ويفسح المجال لشخص آخر؛ سينفذ بالضرورة ذات السياسات النيوليبرالية التي أوصلت «إسرائيل» إلى هذه الحالة. لو فرضنا أن نتنياهو استقال، وجاءت حكومة جديدة، هذا لا يعني أن «إسرائيل» ستتغير، أو ستتحرك من قيود التحولات العميقة التي جرت عليها منذ أكثر من ثلاثة عقود، بتنظيم احتجاجات

46 «وزارة الرفاه: سننقى مع 300 - 400 ألف مواطن خارج دائرة العمل بعد كل خطوات الحكومة.» الكنيست الإسرائيلي. 24 أيار 2020. <https://2u.pw/fAKSC>

للدراستات الإسرائيلية مدار. تم النشر في 27 تموز 2020.
<https://cutt.ly/zgscFIJ>

- «صفحة حراك الرايات السود على فيسبوك» تمت
 زيارة الصفحة بتاريخ 25 أيلول 2020. <https://cutt.ly/RgscDpV>

- كناعنة، أفنان. «ما قصة الاحتجاجات في «إسرائيل»؟»
 العسّاس. 29 تموز 2020. <https://alassas.net/6255>

- «هل ينجح حراك الرايات السود في هز عرش
 نتنياهو؟» مونت كارلو. تم النشر في 3 آب 2020.
<https://cutt.ly/egscG6N>

- «وزارة الرفاه: سنبقى مع 300 - 400 ألف مواطن
 خارج دائرة العمل بعد كل خطوات الحكومة.» الكنيست
 الإسرائيلي. 24 أيار 2020. <https://2u.pw/fAKSC>

بالإنجليزية

- Aharoni, Yair. 1998. The Changing Political Economy of Israel. ANNALS, AAPSS 555: 127-146.

- Holmes, Oliver. "Thousands demonstrate against Netanyahu as Israel protests gain strength." The Guardian. 2 Aug 2020. <https://2u.pw/sIuaa>.

- Magid, Jacob. "Thousands demand government action at Tel Aviv protest against economic policy." The Time of Israel. 11 July 2020. <https://2u.pw/bC3I2>.

